


REPUBLIQUE TUNISIENNE PRESIDENCE DU GOUVERNEMENT ECOLE NATIONALE D'ADMINISTRATION		الجمهورية التونسية رئاسة الحكومة المدرسة الوطنية للإدارة
CONCOURS D'ENTREE AU CYCLE SUPERIEUR Session : Septembre 2013 Epreuve : Droit (Ingénieurs) Durée : 3 heures / coefficient : 4 Date : 21 septembre 2013		مناظرة الدخول إلى المرحلة العليا دورة : سبتمبر 2013 الاختبار : قانون (مهندسين) المدة : 3 ساعات / الضارب : 4 التاريخ : 21 سبتمبر 2013

ملاحظة هامة : يحرر اختبارا الثقافة العامة والاختصاص بلغتين مختلفتين إما بالعربية أو بالفرنسية حسب اختيار المترشح، وينجر عن عدم احترام هذه الأحكام إلغاء مشاركة المترشح.

الموضوع

	1. القواعد الدستورية مصدر من مصادر القانون الإداري (5 نقاط)
	2. ميّز بين الملك العام والملك الخاص للذوات العمومية (5 نقاط)
	3. ميّز بين قانون المالية والميزانية (5 نقاط)
	4. مقومات النظام البرلماني (5 نقاط)

Sujet

1. Les normes constitutionnelles comme source du droit administratif ? (5 points)
2. Distinguez entre le domaine public et le domaine privé des personnes publiques ? (5 points)
3. Distinguez entre la loi de finance et le budget ? (5 points)
4. Quels sont les éléments constitutifs du régime parlementaire ? (5 points)

السؤال الأول : الدستور مصدر من مصادر القانون الإداري

يشكل الدستور أحد المصادر المكتوبة للقانون الإداري ويتضمن الدستور عددا من الأحكام المتعلقة بالتنظيم الإداري وبالنشاط الإداري وبالقضاء الإداري (Bonus) ولم يتردد بعض الفقهاء في التأكيد على الأسس الدستورية للقانون الإداري les bases constitutionnelles du droit administratif.

السؤال الثاني : التمييز بين الملك العمومي والملك الخاص للإدارة

يتميز الملك العمومي بالحماية القانونية القصوى التي يتمتع بها، بخلاف الملك الخاص للإدارة، فالملك العمومي يتكون من مجموعة الأموال عقارية كانت أو منقولة التي لا يجوز التفويت فيها للغير كما لا يمكن إمتلاكها من قبل الخواص بالتقادم (Biens inaliénables et imprescriptibles)

مع التذكير بأن أموال الملك العمومي هي أموال مخصصة للإستعمال من قبل الجمهور (الكافة) Biens affectés à l'usage de tous أو أنها أموال مخصصة لمرفق عام على أن تكون محل تهيئة خاصة Aménagement spécial وأن الملك الخاص هو مجموعة الأموال (العقارية والمنقولة) التي لا تنطبق عليها خصائص الملك العمومي ويمكن للإدارة التفويت فيها للغير طبقا لما ينص عليه القانون.

السؤال الثالث : التمييز بين الميزانية وقانون المالية

تشكل الميزانية وثيقة محاسبية مبينة للحسابات السنوية للدولة بل هي مجموعة من الوثائق المتعلقة بالحسابات السنوية للدولة

Une addition de documents comptables décrivant les comptes annuels de l'Etat.

وبالتالي فإن الميزانية عبارة عن وثيقة تدقق النفقات والمدخيل المتعلقة بسنة مدنية مقبلة

un acte de précision des dépenses et des recettes pour l'année civile à venir

وأما قانون المالية فهو تشريع يعتمد من السلطة التشريعية (البرلمان) يتضمن الأحكام التفصيلية المدققة والمرخصة لتنفيذ الميزانية.

وبالتالي تكون الميزانية مدمجة بقانون المالية. Le budget est intégré dans la loi de finances.

السؤال الرابع : مقومات النظام البرلماني

- فصل مرن بين السلطين التنفيذية والتشريعية
- ثنائية السلطة التنفيذية :

- رئيس الدولة (يتم إختياره في أغلب النظم البرلمانية من قبل البرلمان)

- الحكومة برئاسة وزير أول (رئيس الحكومة) = التعيين بحسب نتيجة الانتخابات التشريعية.

- السلطة التنفيذية تكون أساسا بيد الحكومة .

- صلاحيات محدودة للغاية لرئيس الدولة

- البرلمان يراقب الحكومة

